

من الطوائف وهو هكذا فان كان بازاكل واحدا من الاول
 واحدا من الثانيه بان كان كلها اخذت واحدا من الاول
 وحده بازاكل واحدا من الثانيه لزم عليه ان ناقص
 مساو للكامر وهو محال والابان اخذت واحدا
 من الاول فلم يتخذ واحدا يقابل من الثانيه بان زارت
 الاثنية على الطوائف فنفذ وجب في الاول ما لم يوجد
 بازاكل شي من الثانيه فتنقطع الثانية وتنشأ
 ويلزم منه تنافي الاول لا يتلزم على الثانيه
 الا لعدم رمتناه والزيادة على المتناهي بقدر رمتناهي
 يكون متناهيا بالضرورة وتبصر ان تحصل السلسلة
 واحده ثم تاخذ واحدا من اخر السلسلة ونقتا بله
 بواحد مما قبله وهكذا الى الاثنية له في حانف
 الماضي فان قلت هذا مفتوح بمرايب العدد
 بان تطبق جملتيه منه احدهما من الواحد الى النهاية
 والثانية من الاثنتان ما لم يكون كل فرد من افردها
 اثنين لانه نهايته فتتخذ الواحد من احدهما
 بازا الاثنتان من الاخر في فتكون احدهما ازيد من الاخر
 قطعاً ولم تلزم من ذلك اقطاع احدهما والامساوات
 المدعي لامتناعها اجاب السعد بان التطبيق
المستدل به على بطلان التسلسل انما يعتبر به الامور
 الموجوده خارجا المستغنية في وجودها عن الاعتناب
 كالمجموعات لا لعدم الوهميه المحصنة كالاعداد لا اقطاعها
 بانقطاع الوهم فتنقطع بانقطاعه عن تطبيقها فلا يكون
 فيها للتعليل في مشاخ وليس معنى عدم التناهي في العدد
 الوجود بلا آخر لان دخولها الاثنية له

في

في الوجود بحاله لما بيننا من التطبيق لبعناه ان ما من
 عدد الا ويصور ضوفاً عدد اخر وذلك صار قد
 يختلف قولنا الممكنات غير متناهية فان معناه
 ان يدخل منها تحت الوجود كخارجي الاثنية له
 وهو كانه لا ذلك محال فان قلت هذا
 مفتوح ايضا بمعلومات العدد نقالي ومقدورات فان
 المعلومات اكثر عدد من المقدورات مع ان كلامها
 غير متناهية اجاب السعد ايضا بان معنى كون كل منهما
مقدور اخر اذ لا يمكن تنافي الممكنات في الصور
 وان كان عدم تنافيهما في الوجود محالاً واذ كانت
 كذلك في الممكنات فتعي المعلومات اولي وليس
 عدم التناهي الوجود بلا آخر ما مر قولنا
 لانه اعني التسلسل يؤدي الى عدم الوجود وظاهره
 ان هذا هو المعنى في كون التسلسل محالاً وليس كذلك
 بل العلة ما ذكره المقوم من هاتين التطبيق وغيره
 كما مر الا ان يقال اللزم للضرورة لا للمصلحة
 او يقال ان هذا لا يوجب ازيد من غير ما ذكره
 وتقريره ان نقول لتوقف وجوده نقالي على وجود
 الهمه قبله لا نهاية له لما وجد لان وجود ما لا نهاية
 له محال والمتوقف على المحال محال وسلزم
 ايضا ان يكون وجودنا محالاً لتوقفه على وجود
 الهمه المتوقف على المحال وهو وجود الهمه قبله
 لا نهاية له وانما المتوقف على المتوقف على المحال
 محال لكن وجودنا ليس محالاً فيلزم ان يكون

ان يكون الوجود الوجود